مشادة كلامية بين عاشور وخورشيد من جهة ووليد الطبطبائي من جهة أخرى

وزير الداخلية .. الأمور تمام

# ...اماً في مداولتيه الأولى والثانية

## عبدالله الرومي: التشريع أداة لمعالجة القضايا وليس الانتقام السياسي

## جمعان الحربش: المجلس الحالي يسعى إلى إقرار قوانين مفصلية

## صلاح خورشيد: لتكن غرامة الحدث تحت 18 عاماً المساهمة في خدمة المجتمع

## يوسف الفضالة: لا يوجد ضامن لثبات الحكومة على موقفها من القوانين التي تقر

وزير العدل يدلي بدلوه

## عمر الطبطبائي: سن الحدث ليس المشكلة الوحيدة وقدمنا قانوناً شاملاً

## وليد الطبطبائي: «الحبس الاحتياطي» و«البصمة الوراثية» و«الجرائم الإلكترونية» أقرت بنفس انتقامي

## حمدان العازمي: صوت بالرفض على تعديلات المجلس السابق لقانون الأحداث

القانون لإعطاء الوزير صلاحية مثل صلاحية الهيئة هذا امر مرفوض فانت خاضع مثلما الهيئة خاضعة لرقابتنا.

رياض العدساني: اذا كان وزير العدل يشرف عليهم سياسيا ولا يستطيع انجاز اي امر فسنقدم قانونا بتعديل هيئة مكافحة الفساد بإلحاقها الى مجلس الأمة.

وزير العدل: لا اتهم اي احد وشبهة عدم الدستورية قلتها بان نمكن النيابة العامة لمراقبة قضايا مكافحة الفساد، وهذا الراي رأيي انا كرجل دستوري وكوزير فلا يجوز لأي جهة ان تراقب السلطة القضائية.

د. خليل عبدالله: باستطاعة الوزير وقف الرواتب والمكافآت التي يتقاضاها هذا الجهاز، ومسالة ان النيابة خصم فهذا الكلام غير دقيق لأنها مراقبة من قبل هيئة مكافحة الفساد.

– سؤال النائب خليل الصالح لوزير الأشغال عن أسماء العاملين في الوزارة وحصلوا على مؤهلات علمية من خارج الكويت.

خليل الصالح: الرد كان متاخرا ووجدته غير مكتملا ولم يرد بشكل واف على الأسئلة والمفترض ان ترسل الشهادات في الإجابة للوقوف على الأخطاء والتجاوزات الوجودة.

وزير الأشغال : ما عندنا شيء نخفيه ونؤكد على تعاوننا مع النواب.

قانون الأحداث

انتقل المجلس الى مناقشة تقرير اللجنة التشريعية بشان قانون تعديل قانون الأحداث الصادر برقم 111 لسنة 2015.

– محمد الدلال «رئيس اللجنة التشريعية»: بحثنا رفع سن الحدث من 16 الى 18، وإضافة بعض البنود الخاصة بالحالات التي يتم رعايتها من الأحداث وعدم فرض الغرامة باتخاذ حكم على الحدث.

واضاف : اشار النواب امس الى ان هناك موافقة حكومية واستضفنا وزارتي الداخلية والأوقاف والشؤون ومجلس القضاء ووزارة العدل والفتوى وجميعها رأت ضرورة تعديل قانون الأحداث بما فيها الرأي القانوني والشرعي.

عبدالله الرومي: في المجلس السابق كثر الحديث الإعلامي بإنجازات المجلس السابق والتفاخر بإنجازاته والتعريض في مجالس سابقة، هذا القانون مثال على إنجازات المجلس السابق، هذا القانون لم يمض شهران على تطبيقه ويلغى الآن من الحكومة التي أتت بالقانون ووافقت عليهم.

واضاف : لنتساءل ما الذي تغير خلال هذه المدة البسيطة من إقراره الى اليوم، هل هي رؤية أم احصائيات؟ لا بل حقيقة القانون هي مجابهة الاحتجاجات الشبابية بعد الصوت الواحد والإيداعات، ولم تقل الحكومة كيف نحتضنهم بل فكرت بالانتقام ورفعت سن الحدث لكي يوقفوهم.

واكد ان أداة التشريع ليست أداة انتقام بل أداة لمعالجة قضايا ، مضيفا : هم شباب صغار لماذا تدخلهم مع المجرمين العتاة لكن مع الأسف نحن نعالج قضايانا بالفعل وردة الفعل وبدلا من ان نذهب الى المعالجة ونحتضنهم ننتقم منهم.

د. عبدالكريم الكندري: في بداية المجلس قدمت اقتراحا بتشكيل لجنة بإعادة دراسة التشريعات التي صدرت عن المجلس السابق بنفس انتقامي وبسرعة البرق والان نتراجع عنها الحكومة، وهذا دليل واضح على النهج الحكومي العابث بالتشريع.

واضاف : دولة توقع على اتفاقيات دولية ثم تخالفها وتاتي بقانون الطفل وبه سن الحدث 18 وقانون الجزاء تخفض السن الى 16.

وتساءل : ما هي الغاية لتعديل القانون وسالناهم ولم يجيبوا وكان الهدف شباب الحراك هل هذه الغاية التشريعية التي تخرج بها قوانين الدولة.

واضاف : اذا كان هذا هو نهج الحكومة فهذه كارثة وهذا القانون لا يختلف عن قوانين العزل والمسيء.

د. جمعان الحربش: كلام يتردد أن المجلس الحالي لم ينجز ولا تشريع نعم لأن المجلس الحالي ذهب الى التشريعات المفصلية مثل الجنسية والانتخاب والمسيء وهذا سبب التاخير.

وقال ان الحكومة بنفس الوجوه توافق الآن على تغيير القوانين، التي وافقت على اقرارها قبل سنة ، لافتا الى ان هذا منحى خطير وهذه رسالة بان القوانين فصلت لوضع حالة أمنية خطيرة لذلك كانت المشاركة الآن هو قرار مفصلي جعل بعض الأشخاص التي كانت تحرض على الشباب يسعون لحل مشاكلهم من القيود الأمنية دون النظر على آثارها على الشباب

واضاف : اذا لم تحل القيود الأمنية سيدفع وزير الداخلية الثمن سياسيا ، مؤكد ان هذا القانون سبة أخري والتعديل هو ثمرة.

احمد الفضل: نعم ان الدول المتقدمة تقول بان الحدث 18 سنة، واقول إن المرحلة من 18 سنة الى 21 سنة يجب ان تكون مختلفة.

صلاح خورشيد: إقرار القانون كان يتعارض مع اتفاقيات دولية وقعتها الكويت، ومخالف ايضا لقوانين كويتية، شمؤكدا ان تخفيض سن الحدث الى 16 سنة هو دمار لجيل يجب أن نهتم به.

واضاف : هذا الموضوع ينبغي معالجته بشكل صحيح وتشكر اللجنة التشريعية على تعديل هذا القانون، وأرجو ان تكون هناك خدمة مدنية للأحداث بالإضافة الى المواد المضافة.

ولفت الى ان غرامة طفل عمره 16 سنة لا بد ان تكون بالمساهمة في خدمة المجتمع بدل العقوبة والغرامة فاخطاؤهم مرورية او سرقة ولا تؤدي الى عقوبتهم بالسجن مع ناس بالغين محكومين في جرائم قتل أو مخدرات.

يوسف الفضالة: منذ بداية المجلس ونحن نصلح ونعدل قوانين سابقة فهل الحكومة السابقة تختلف عن الحالية؟ أرى أن النهج واحد، وعندما يخرج تصريح من النائب العام في 29 ديسمبر ان هذا القانون مخالف للاتفاقيات فاين الحكومة من الأول؟ نحن نتكلم عن تحد حقيقي فما الضمان ان تخرج قانوننا الان وبعد سنة تات الحكومة وتقول القانون خطأ.

واضاف : ان كان هناك توجه لتعديل هذا القانون فاين التوجهها منذ البداية، لأنه من الممكن أن يردوا بعد فترة ويقولون لا ان كلامكم صحيح.

واكد ان الحكومة غير قادرة على ادارة البلد، وتراجع الحكومة هو السبب في التعطيل فإما أنكم تشتغلون صح أو ترحلون غير مأسوف عليكم.

عمر الطبطبائي: من يظن ان المشكلة الوحيدة هي العمر فهو خاطئ، بل قدمنا قانونا شاملا يقضي بأن تكون آخر مرحلة هي الاستئناف والقانون كله يجب تعديله.

د. وليد الطبطبائي: كنت أتمنى أن يكون رئيس الوزراء موجودا حتى يرى المصائب التي أقرتها حكومته من قوانين مثل الحبس الاحتياطي والبصمة والجرائم الالكترونية غير الكهرباء والبنزين والمسيء والانتخابات.

واضاف :موضوع الأحداث وضحت فيه غاية الانتقام من شباب التجمعات والحراك، والحكومة بذلك خربت النظام التشريعي وتعارضت مع قانون الطفل وخالفت الاتفاقيات والحبس الاحتياطي كل هذا بهدف الانتقام .

حمدان العازمي: هذا القانون تم تشريعه في المجلس السابق وكنت احد الرافضين له لانه لم تتم مناقشته بل سُلق مع بعض القوانين وكان لنا راي برفض هذا القانون. وكنا نحذر كيف تخفض عمر الحدث الى 16 سنة.

واضاف : الحكومة كانت مشاركة في اقرار هذا القانون بالمجلس السابق واليوم نفس الحكومة توافق على تعديله ، ما هذا التناقض؟ معنى ذلك ان الحكومة لا تملك القرار.

واكد ان الحكومة تكرر اخطاءها، فالشيخ سلمان الحمود بعد استقالته بسبب الاستجواب يعين برتبة وزير بالطيران المدني اين النواب وردة فعلهم على هذا التحدي، الحكومة لاتحترمنا.

– اسامة الشاهين: نتمنى إقرار القانون في مداولتيه لانه تعديل قانون باتفاق حكومي – نيابي، واشيد بالتقرير المتكامل للجنة التشريعية واشيد بدور الأمانة العامة في قطاع اللجان ولقد اتممنا 146 اجتماعا للجنة برلمانية في 45 يوما.

واضاف: هذا جهد من موظفي الأمانة في قطاع اللجان وعادل اللوغاني ومحمد العيسى وبحله الذي يبين عدم اتفاق هذا القانون مع قوانين محلية مثل الجزاء وقانون الحضانة العائلية واتفاقية حقوق الطفل لسنة 91 والعمل الاهلي لسنة 2010 ونسال الله ان يوفقنا بإقرار هذا القانون لتعيد للعملية التشريعية اتساقها.

– خالد الشطي: الشكر الجزيل الى جميع النواب الذين تقدموا بالمقترح الخاص بتعديل سن الحدث من 16 الى 18 سنة، هناك اقتراح تقدمت به مع النائب صفاء الهاشم وخليل ابل وحمدان العازمي وسعود الشويعر وبه الغاء الغرامة على الحدث لأنها كانت ثغرة في هذا القانون ليحكم على الحدث بالغرامة ولا يجوز الحكم عليه بالغرامة لأن ليس له مصدر رزقه.

الحريش خلال مداخلته

وخليل الصالح يتكلم في الجلسة

.. مداخلة الدلال